على أساس 100 دولار لبرميل النفط

«بيتك للأبحاث»: 11.4 مليار دينار فائض الميزانية المقبلة للكويت

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن تحقق الكويت 11.4 مليار دينار فائض في ميزانية 2014/2013 باعتبار 100 دولار سعر برميل النفط، فيما وضعت تصورين آخرين عن أسعار النفط وحجم الفائض، حيث سيتراوح بين 10 إلى 15 مليار دينار عند 105 دولارات للبرميل، وبين 8 إلى 12 مليار دينار عند 95 دولاراً للبرميل، مشيراً إلى أن الفائض في الميزانية يتوقف كذلك على مبلغ الإنفاق الحكومي المستهدف.

وذكر التقرير أن الحكومة تسعى إلى زيادة نسبة الإيرادات المخصصة لصندوق احتياطي الأجيال القادمة في السنة المالية 2013/2012 من 10 في المئة إلى 25 في المئة .من أجل الحفاظ على الثروة النفطية، وان النفط سيواصل دوره كمصدر رئيس للإيرادات في الميزانية، حيث لا يتوقع أن يتم إقرار ضرائب جديدة على المبيعات أو ضريبة قيمة مضافة في المستقبل القريب.. وفيما يلي التفاصيل:

بالنسبة لعام 2014/2013، يتوقع أن تسجل الكويت فائض مالي في الميزانية يتراوح بين 8 مليارات دينار و 14.8 مليار وذلك تبعا لمستوى أسعار النفط ومدى اعتماد تنفيذ المشاريع الكبرى. فإذا افترضنا لسعر النفط «خام التصدير الكويتي» أن يتراوح بين 95 دولاراً للبرميل و105 دولارات للبرميل للسنة المالية 2014/2013 وهو أقل من افتراض سعر النفط لسنتنا التقويمية والبالغ 110 دولارات للبرميل نظراً للانخفاض الأخير في الأسعار في منتصف أبريل 2013. ووفقا لبعض التقارير، تستهدف الحكومة إنفاق 21.2 مليار دينار للسنة المالية 2014/2013. ونتوقع أن تكون الأرقام الفعلية أدنى بنسبة تتراوح بين 10 في المئة إلى 20 في المئة عن ميزانيتها للسنة المالية 2014/2013.

وتشير تقديراتنا الأساسية إلى تسجيل الكويت لفائض مالي بمبلغ 11.4 مليار دينار مع تراوح أسعار النفط عند سعر 100 دولار للبرميل وكون الإنفاق بنسبة 90 في المئة من الميزانية المستهدفة للإنفاق. وقد تراوحت أسعار خام التصدير الكويتي عند 100.30 دولار للبرميل منذ بداية أبريل 2013 حتى 7 مايو 2013 ويبدو أنها ستستمر فترة عند معدلاتها الحالية لتتراوح بين 98 دولاراً للبرميل و 102 دولار للبرميل. ونتوقع أن تنفق الحكومة نسبة 90 في المئة من المستهدف للإنفاق. وربما تبدو النسبة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة لكننا نرى أن ذلك يمكن تحقيقه نظراً لأن الميزانية المستهدفة للإنفاق من قبل الحكومة بمبلغ 21.1 مليار دينار تبدو معقولة لتلك السنة المالية وهو مبلغ أقل أيضاً من المبلغ المستهدف للسنة المالية 2013/2012 والبالغ 21.2 مليار دينار.

ويظهر تحليل حساسية التغير أن كل تغير في سعر النفط بمقدار 5 دولارات للبرميل سوف يؤثر على إيرادات النفط بمقدار 1.3 مليار دينار بالنسبة للسنة المالية 2014/2013

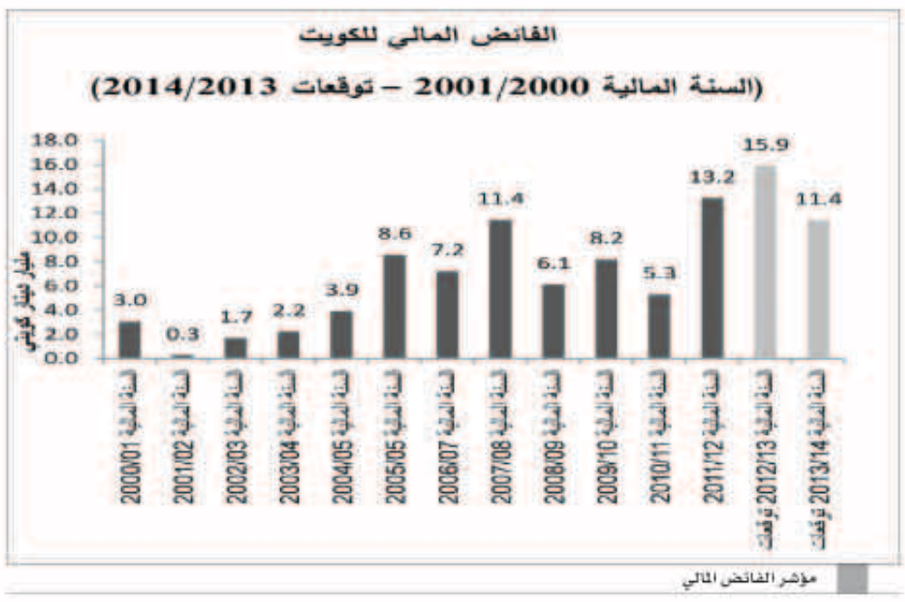

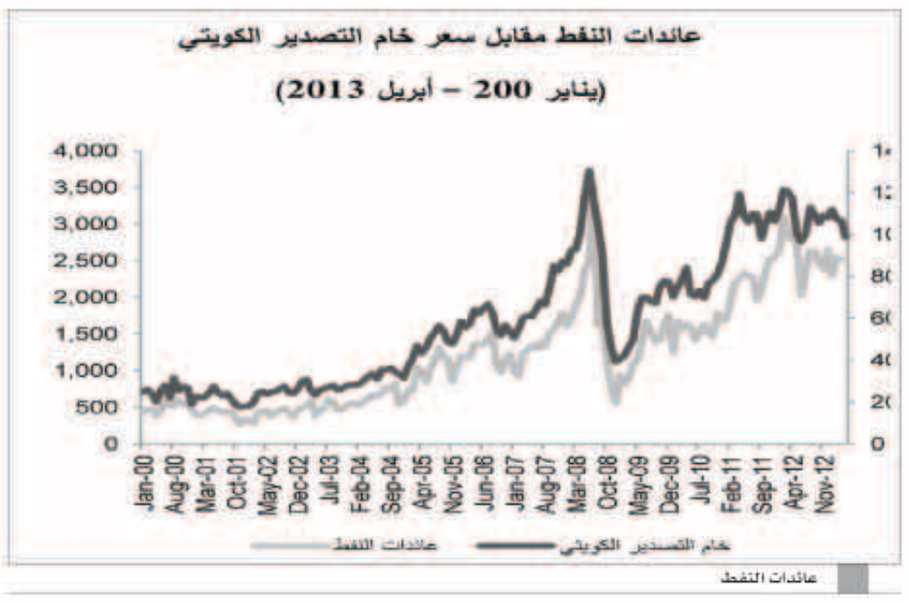

احتمالات أسعار النفط وحجم الإنفاق الحكومي تضع الفائض بين 8 إلى 15 مليار دينار

تراوح أسعار النفط عند سعر 100 دولار للبرميل وكون الإنفاق بنسبة 90 في المئة من الميزانية المستهدفة للإنفاق. وقد تراوحت أسعار خام التصدير الكويتي عند 100.30 دولار للبرميل منذ بداية أبريل 2013 حتى 7 مايو 2013 ويبدو أنها ستستمر فترة عند معدلاتها الحالية لتتراوح بين 98 دولاراً للبرميل و 102 دولار للبرميل. ونتوقع أن تنفق الحكومة نسبة 90 في المئة من المستهدف للإنفاق. وربما تبدو النسبة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة لكننا نرى أن ذلك يمكن تحقيقه نظراً لأن الميزانية المستهدفة للإنفاق من قبل الحكومة بمبلغ 21.1 مليار دينار تبدو معقولة لتلك السنة المالية وهو مبلغ أقل أيضاً من المبلغ المستهدف للسنة المالية 2013/2012 والبالغ 21.2 مليار دينار.

ويظهر تحليل حساسية التغير أن كل تغير في سعر النفط بمقدار 5 دولارات للبرميل سوف يؤثر على إيرادات النفط بمقدار 1.3 مليار دينار بالنسبة للسنة المالية 2014/2013

أما السيناريوهات البديلة فهي:

– افتراض أن سعر النفط 95 دولاراً للبرميل، فسوف تسجل الكويت إيرادات 29.1 مليار دينار للسنة المالية 2014/2013 مع مساهمة الإيرادات النفطية بمبلغ 27.5 مليار دينار. وحسب الجزء الذي سيتم إنفاقه من الميزانية المستهدفة للإنفاق «100 في المئة و 90 في المئة و 80 في المئة » فمن المقدر أن تسجل الكويت فائضا ماليا يتراوح بين 8 مليارات دينار و 12.2 مليار دينار للسنة المالية 2014/2013.

– افترض سعر النفط عند 105 دولارات للبرميل، من المتوقع أن تسجل الكويت إيرادات بمبلغ 31.7 مليار دينار خلال السنة المالية 2014/2013 مع إسهام العائدات النفطية بمبلغ 30.1 مليار دينار. وحسب الجزء الذي سيتم إنفاقه من الميزانية المستهدفة للإنفاق «100 في المئة و 90 في المئة و 80 في المئة » فمن المقدر أن تسجل الكويت فائضا ماليا يتراوح بين 10.6 مليارات دينار و 14.8 مليار دينار للسنة المالية 2014/2013.

فائض الميزانية في 11 شهراً 18.8 مليار دينار

سجلت الكويت فائضاً قدره 18.8 مليار دينار خلال الأحد عشر شهرا الأولى من السنة المالية الحالية 2012–2013 «من ابريل 2012 إلى فبراير 2013» متجاوزة بذلك الفائض المسجل خلال نفس الفترة من العام المالي السابق 2011–2012 وهو 16.1 مليار دينار بنحو 16.8 في المئة

وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية، وتعزى الزيادة في فائض الميزانية إلى ارتفاع الإيرادات والتي يأتي نسبة 95 في المئة منها من عائدات النفط بينما يشهد تعافي عملية الإنفاق بعض البطء فيما يتعلق بالمشروعات الكبرى.

وبلغت الإيرادات الحكومية 29.4 مليار دينار لفترة الأحد عشر شهرا الأولى من السنة المالية 2013/2012، وهو ما يزيد بنسبة 9.2 في المئة عن فترة المقارنة من العام المالي 2012/2011، وجاءت الزيادة بدعم من عائدات النفط والتي ارتفعت بنسبة 9 في المئة لتصل إلى 27.8 مليار دينار للفترة من أبريل 2012 إلى فبراير 2013 على الرغم من أن متوسط أسعار النفط تراجعت بمعدل 1.5 في المئة خلال نفس الفترة. وقد أسهم ارتفاع إنتاج النفط والذي زاد بنسبة 11.5 في المئة على أساس سنوي لفترة الأحد عشر شهرا الأولى من السنة المالية 2013/2012 في زيادة الإيرادات النفطية. وبالرغم من ذلك، فقد تسارع الانخفاض في الإيرادات غير النفطية ليسجل 2.4- في المئة على أساس سنوي كما في فبراير 2013 من تراجع بنسبة 2.1 في المئة على أساس سنوي في يناير 2013. ويأتي مبلغ الـ 29.4 مليار دينار كإيرادات لفترة الأحد عشر شهرا الأولى من السنة المالية 2013/2012 أقل بصورة طفيفة من توقعاتنا السابقة والتي كانت بمبلغ 29.7 مليار دينار. وباخذ التراجع الخفيف في أسعار النفط خلال شهر مارس عام 2013 في الاعتبار، فإننا نتوقع أن تسجل الكويت إيرادات بمبلغ 32 مليار دينار للسنة المالية 2013/2012 ككل وذلك انخفاضاً من توقعاتنا السابقة والتي كانت بمبلغ 32.4 مليار دينار.

وعادة ما تقلل الكويت من أسعار النفط في الميزانية حيث وضعتها عند 65 دولارا فقط للبرميل خلال خطة ميزانية السنة المالية 2012 /2013، مما ينتج عنه توقع الإيرادات أقل من الأرقام الحقيقية. وتراوحت أسعار النفط «خام التصدير الكويتي» عند متوسط 107.20 دولارات للبرميل منذ أبريل 2012 حتى مارس 2013 مما أسهم في ارتفاع الإيرادات أعلى بكثير من التوقعات الحكومية.

وسجل الإنفاق الحكومي مبلغ 10.6 مليارات دينار كما في فبراير 2013، أي أقل بمبلغ 0.2 مليار دينار أو تراجع بنسبة 2.1 في المئة على أساس سنوي نظراً لتباطؤ الإنفاق على البضائع والخدمات والسيارات والمعدات والمشاريع بصورة أكثر مما كان متوقعاً. وعلى الرغم من تسارع الإنفاق في نهاية عام 2012، إلا أن الإنفاق تباطأ بشكل كبير خلال فبراير 2013 حيث جاء بمبلغ 0.8 مليار دينار وذلك من معدل إنفاق شهري بمبلغ 1.9 مليار دينار خلال الفترة من نوفمبر 2012 إلى يناير 2013. وعلى النقيض من انخفاض إجمالي الإنفاق الحكومي، نجد أن الأجور والرواتب ارتفعت بنسبة 22 في المئة على أساس سنوي لفترة الأحد عشر شهراً الأولى من السنة المالية 2013/2012.

وهكذا نتوقع أن تواصل الكويت سياساتها المالية التوسعية على المدى المتوسط وأن يظل الإنفاق الرأسمالي متواضعاً على المدى المتوسط.إلا أن النفقات الجارية سوف تزداد بصورة مطردة نظراً لوجود تكهنات بزيادة فاتورة الأجور الحكومية نتيجة للتوسع السريع في التوظيف في القطاع العام. كما أننا نتوقع أن تقوم الحكومة بزيادة رواتب موظفي القطاع العام. ويمكننا القول أنه طالما بقيت أسعار النفط مرتفعة، فإن هذه الارتفاعات في النفقات الجارية لا تشكل خطرا على الموقف المالي للكويت.

وتسعى الحكومة إلى زيادة نسبة الإيرادات المخصصة لصندوق احتياطي الأجيال القادمة في السنة المالية 2013/2012 من 10 في المئة إلى 25 في المئة . وعلى الرغم من أن هذه العائدات عادة ما تذهب إلى صندوق الإحتياطي العام الذي تديره أيضاً الهيئة العامة للاستثمار ويغطي جميع النفقات في الميزانية، إلا انه أكثر صعوبة في الوصول إليه من صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وتأتي هذه الخطوة بعد تحذيرات من صندوق النقد الدولي من احتمالية أن تواجه الكويت صعوبات من أجل الحفاظ على ثروتها النفطية للأجيال المقبلة إذا لم تمارس ضبطا للأوضاع المالية العامة. وعلى الرغم من أن زيادة تخصيص أموال لصندوق احتياطي الأجيال يتناول ناحية واحدة من المخاوف، إلا أنه لن يتم تنفيذه بالتزامن مع تخفيض الإنفاق العام.

النفط سيواصل دوره كمصدر رئيسي للإيرادات

قال تقرير بيتك ان النفط سيواصل دوره كمصدر رئيس للإيرادات في الميزانية، حيث لا يتوقع أن يتم إقرار ضرائب جديدة على المبيعات أو ضريبة قيمة مضافة في المستقبل القريب. ومن المتوقع أن تزداد إيرادات الاستثمارات الأجنبية لهيئة الاستثمار الكويتية بصورة مطردة، على الرغم من أن الانخفاض العالمي في أسعار الفائدة وحالة عدم اليقين الاقتصادي التي تكتنف الاقتصاد الأمريكي فضلاً عن معضلات منطقة اليورو سوف تكبح مستوى العائدات خلال السنوات المقبلة.

بصفة اختيارية أو طوعية

«دار الاستثمار» تتقدم بعرض التسوية العينية للبنوك والمستثمرين

أكدت شركة دار الاستثمار ش.م.ك.م «دار الاستثمار» بأنها قد باشرت الاتصال بالبنوك والمستثمرين «الدائنين» بهدف تقديم عرض اختياري للتسوية العينية والذي يشمل جزءاً من محفظة أصول شركة دار الاستثمار. ويعتبر عرض التسوية العينية الذي تقدمه الشركة للبنوك والمستثمرين عرضا اختياريا وطوعيا بشكل كامل وسيكون مفتوحا للجميع. أما بخصوص الدائنين الذين لا يرغبون في الانضمام لعرض التسوية العينية فان مطالباتهم ستحفظ في إطار خطة إعادة الهيكلة التي وافقت عليها محكمة الاستئناف في الثاني من يونيو 2011 وتبقى الدار ملتزمة بالسداد طبقا لخطة إعادة الهيكلة المذكورة بالمبالغ والمواعيد المحددة.

هذا وقد تمت مناقشة تفاصيل وأسس عرض التسوية العينية المقترح في اجتماع مجلس إدارة شركة دار الاستثمار الذي عقد بتاريخ 12 مايو 2013، بحضور المراقب المعين من قبل بنك الكويت المركزي حيث نال العرض موافقة أعضاء مجلس إدارة الشركة بالإجماع. وفي هذا السياق، صرح عدنان المسلم رئيس مجلس إدارة شركة دار الاستثمار قائلا : «ان عرض التسوية العينية المقترح هو عرضا عادلا ومنصفا لجميع البنوك والمستثمرين في شركة دار الاستثمار ويحسن كثيرا من فرص سداد الدار للمبالغ المحددة والمواعيد المحددة حسب قانون الاستقرار المالي وحكم المحكمة حيث انه سيتم تقديم خيار التسوية العينية بأسعار أصول محسّنة».

وأضاف عدنان المسلم قائلا: «ان عرض التسوية العينية سيكون ذا فائدة للدائنين الذين سيوافقوا على العرض وللدائنين الذين لن يوافقوا على العرض على حد سواء، معللا ذلك بأن عرض التسوية العينية سيكون له تأثير في خفض نسبة مؤثرة من مديونية الشركة وبالتالي تخفيف العبء على الميزانية العمومية لشركة دار الاستثمار». كما صرح الرئيس التنفيذي في شركة دار الاستثمار عبدالله الحميضي قائلا: « لقد قامت شركة دار الاستثمار منذ عدة أشهر بتعيين مجموعة من الاستشاريين العالميين للنهوض بأفكار جديدة ومستقلة حول كيفية توفير سبل عادلة وواقعية لتنفيذ خطة إعادة الهيكلة الموافق عليها من المحكمة. وجاء عرض التسوية العينية هذا ليحقق مصالح جميع الأطراف المرتبطة بشركة دار الاستثمار في إطار خطة إعادة الهيكلة المعتمدة في 2 يونيو 2011 بموجب قانون الاستقرار المالي ويزيد من فرص نجاح الدار في سداد ما تبقى من الديون للفئة الثالثة بعد سداد الفئتين الأولى والثانية.

شعار دار الاستثمار

«سيفرن» البريطانية: «بوريالس» ومكتب الاستثمار الكويتي يرغبان في شراء الشركة

أكدت شركة المياه البريطانية سيفرن ترنت امس الثلاثاء أن تحالفا يضم «بوريالس للبنية التحتية» ومكتب الاستثمار الكويتي قد فاتحها بشأن الاستحواذ عليها، وذلك حسب ما ذكرت وكالة رويترز للأنباء. وقالت الشركة إن الأمر مازال في مرحلة مبكرة للغاية ولم يتم تقديم عرض بعد. وكانت مجلة فايننشال نيوز قالت إن سيفرن ترنت قد تكون هدفا لعرض استحواذ بقيمة 5.3 مليارات جنيه استرليني «8.1 مليارات دولار» من شركة بوريالس الكندية التي تستثمر في قطاع البنية التحتية.

وقال مصدران للمجلة إن التحالف الذي يعتمد على مشورة دويتشه بنك أشار الأسبوع الماضي إلى أن بوريالس – ذراع البنية التحتية لصندوق التقاعد التابع لبلدية أونتاريو – ومكتب الاستثمار الكويتي مستعدان لعرض ما بين 22.5 و23 جنيها للسهم للاستحواذ على الشركة البريطانية.

«المغاربية» تقر عدم توزيع أرباح للعام الماضي

انعقدت امس الموافق 14 مايو 2013 الجمعية العمومية العادية للشركة الخليجية المغاربية القابضة «المغاربية» وأقرت عدم توزيع أرباح عن العام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2012.كما قامت العمومية خلال الإجتماع بانتخاب عبدالرحمن هشام النصف عضواً مكملاً لمجلس الادارة بدلاً من العضو المستقيل السادة شركة مينا العقارية.

عمومية «نور» تقر عدم توزيع أرباح عن العام الماضي

انعقدت امس الثلاثاء الموافق 14 مايو 2013 الجمعية العمومية العادية لشركة نور للاستثمار المالي «نور» وأقرت عدم توزيع أرباح عن السنة المالية الماضية والمنتهية في 31 ديسمبر 2012.

النسبة تعكس التزام البنك والاستمرار بالاستثمار في الكفاءات والكوادر الوطنية

«برقان» يحقق نسبة عمالة وطنية بواقع 67 في المئة

أعلن بنك برقان امس أن نسبة العمالة الوطنية بين موظفيه وصلت الى 67 في المئة . وتمثل هذه النسبة إنجازاً متميزاً للبنك الذي حرص ضمن إستراتيجيته على تطوير كافة المواهب الكويتية والاستثمار في مختلف المبادرات الإجتماعية التي تحث الشباب على الانضمام إلى القطاع المصرفي. ومنذ بداية العام 2012 أقدم بنك برقان على تعيين أكثر من 80 موظفا كويتيا في أقسام مختلفة بالبنك والتي تضم الخدمات المصرفية للافراد والعمليات والمخاطر.

وفي هذا الصدد قالت هالة الشربيني رئيسة مدراء الموارد البشرية والتطوير، مدير عام في بنك برقان:» يلتزم بنك برقان بدعم ومساعدة الشباب الكويتي لتحقيق جميع طموحاتهم وذلك من خلال توفير كافة الفرص المهنية المثمرة. يوفر بنك برقان الدعم اللازم لتطوير الكفاءات بهدف خلق جيل متميز من قادة القطاع المصرفي وبناء مستقبل دولة واعد.» هذا ويقدم بنك برقان كافة البرامج التدريبية التي تتماشى مع متطلبات السوق وتعمل على تدريب الشباب الكويتي وتطوير مواهبهم وذلك للارتقاء بالعمل المصرفي في الكويت. فالتزام البنك تجاه فئة الشباب يعد من العوامل الرئيسية في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية في الكويت.

هالة الشربيني

«الدولي» يقدم لعملائه «منافع علاجية» بالتعاون مع «دار الشفاء»

أعلن بنك الكويت الدولي عن توقيع اتفاقية منافع علاجية مع مستشفى دار الشفاء تندرج تحت مظلة الخدمات والمنتجات التمويلية التي يقدمها لعملائه وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية السمحاء ومنها بيع المرابحة والمساومة.

وقد مثل «الدولي» في توقيع هذه الاتفاقية رئيسه التنفيذي لؤي مقامس في حين وقعها نيابة عن «دار الشفاء» رئيس مجلس ادارتها طالب جراغ. وفي معرض تعليقها على هذا التعاون اكد مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد انتصار السويدي « أن الاتفاقية تترجم حرص «الدولي» على تقديم افضل واحدث الخدمات والمنتجات المتميزة لعملائه باعتبارهم عملاء متميزين أيضا، موضحة بأن البنك سيقدم بموجبها التمويل اللازم للعملاء الراغبين من الاستفادة من اغراضها العلاجية التي تشمل مجالات صحية عدة». وأضافت السويدي «أن اهمية هذه الاتفاقية تكمن في الاسلوب المرن الذي يتعامل به بنك الكويت الدولي مع العملاء الراغبين بالاستفادة من أغراضها العلاجية.إذ انه سيقدم لهم التمويل اللازم وفق شروط ميسرة ومرنة وبأقساط مريحة على امتداد ثلاث سنوات في بادرة مميزة، مشيرة الى ان هذه الخطوة تعكس مدى التزام « الدولي» بمسؤولياته المجتمعية كمؤسسة مالية وطنية رائدة في مجالها المصرفي الإسلامي».

جانب من حملة «الدولي»

«ياكو الطبية»: الهذال رئيساً لمجلس الإدارة

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة ياكو الطبية «ياكو» افادته بانه بناء على اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية المنعقدة في 23–5–2013 والذي تم فيه انتخاب اعضاء مجلس ادارة الشركة فقد تم تشكيل مجلس الادارة ليصبح على النحو التالي: نافل محمد الهذال رئيس مجلس الادارة.و جاسم بدر يوسف الماجد نائب الرئيس.وعبدالكريم علي محمد مبارك عضو.وارشيد عبدالهادي زيد عضو.وحمد خالد الرقم عضو.وامير حبيب بهبهاني عضو.وعبدالله فؤاد الثاقب عضو .